

الخدمات الجامعية والتحصيل العلمي في الجزائر

University services and educational attainment in Algeria

سامية تيلولت¹، علي بخيتي²¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، tiloult.samia@gmail.com² المدرسة الوطنية العليا للمناجمت بالقلية (الجزائر)، a.bekhiti@ensm.dz

الاستلام: 27-01-2023 القبول: 18-04-2023

ملخص: تكفلت الدولة الجزائرية بقطاع التعليم العالي الذي أولت له الدولة عناية كبيرة حيث كانت ديمقراطية ومجانبة التعليم من الركائز الأساسية للسياسة التعليمية في الجزائر، وانطلاقاً من ذلك تم وضع نظام لإعانة الطلبة لتمكين جميع الطبقات الاجتماعية من الاستفادة من التعليم العالي، لهذا جاءت لإلقاء الضوء على واقع الطالب الجامعي الجزائري من خلال الخدمات الجامعية، وتشخيص واقعه ومعرفة نقاط الضعف والقوة بشكل علمي مع وضع إستراتيجية لتطوير هذا الواقع. تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى حصيلة شاملة أو تشخيص دقيق لنظام الخدمات الجامعية، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في وصف طريقة لإصلاح الإعانات المالية الموجهة للطلبة الذين يتابعون دراسات جامعية. لتحقيق هدف الدراسة، تم توزيع استبيان على عينة من الطلبة سمحت بتفسير أثر الخدمات الجامعية على التحصيل العلمي بالاستعانة باختبار فريدمان (*Friedman test*) باستعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، من أجل اختبار الفرضيات المقترحة، وتمت معالجة المعطيات باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS*.

وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- يعاني نظام الإعانة المالية للطلبة من تدني الفعالية وانعدام النوعية؛

- تقدم الإعانة إلى جميع الطلبة مهما اختلفت مستوياتهم الاجتماعية أدى إلى عدم ترشيد النفقات و إحداث اختلالات في السياسة التعليمية؛

- انتشار ممارسات لا أخلاقية في توجيه الاستفادة الفعلية من المساعدات المالية، لتشمل فئات جامعية غير الفئات الطلابية.

كلمات مفتاحية: تعليم عالي؛ خدمات جامعية؛ نظام إعانة الطلبة؛ إعانات مالية؛ تحصيل علمي.

تصنيفات JEL: 123؛ 129؛ 131.

Abstract: The Algerian State guarantees the higher education sector; the state gave it a big care because democracy and free education were the main pillars of the educational policy in Algeria. As a result, a student subsidy system has been established to enable all social classes to benefit from higher education, This came to shed light on the reality of the Algerian university student through university services, a realistic diagnosis and the knowledge of weaknesses and strengths scientifically, with a strategy to develop this reality. This study aims to reach a comprehensive outcome or a thorough diagnosis of the university service system, and the importance of this study lies in the description of a way to reform financial subsidies directed to students who pursue university studies. To achieve the objective of this study, a questionnaire was distributed to a sample of students that allowed explaining the impact of university services on educational attainment. By

using the Friedman test, using arithmetic averages, standard deviations and percentages to test the proposed hypotheses. The data were processed using the Statistical software Package for Social Sciences (S.P.S.S). The study yielded the following results:

- The student subsidy system suffers from low efficiency and the lack of quality.
- Providing subsidies to all students, regardless of their social levels, has led to non-rationalization of expenditures and disruptions in educational policy.
- The prevalence of unethical practices in directing the actual use of financial aid to include university classes other than student groups.

Keywords: higher education; university services; student subsidy system; financial subsidies; educational attainment.

Jel Classification Codes: I23 ; I29 ; I31 .

المؤلف المراسل: علي بخيتي، الإيميل: a.bekhiti@ensm.dz

1. مقدمة:

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين نقلة تاريخية وحضارية لم يسبق لها مثيل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، حيث تشير الدراسات الديموغرافية المستقبلية إلى أن العالم يتجه نحو مجتمع سكاني أكثر تقدما فكريا و أكثر تباينا ثقافيا وأكثر تحولا اقتصاديا.

يعتبر التعليم العالي من بين القطاعات الأكثر تأثرا بذلك ، مما أدخل الجامعات عهدا من التغيرات المستمرة والمتلاحقة ، تتمثل في ظهور متطلبات اجتماعية متغيرة أدت إلى تغيرات أساسية في طرق تعلم وعمل واتصال وتواصل الطلاب ، فنتج عنها جيل من الطلاب يختلف عن الاجيال السابقة ، ومناهج مبتكرة للتعليم والتعلم لا تتلاءم مع البيئة الحالية التي تقاوم التغيير لما نستخدمه من آليات وطرق تدريس عتيقة ، وفي ظل تعقد المحيط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر أعربت السلطات العمومية بوضوح عن الدور الهام المنوط بالدولة ومجال تدخلها ، وبرزت في هذا السياق سياسة لإعانة الطلبة مع أنشاء نظام الخدمات الجامعية الذي يرمي إلى هدفين :

- التخفيف من العبء المالي للعائلات الأكثر حرمانا وذلك بإعطاء منح للدراسة.

- توفير خدمات بأسعار جد منخفضة كالأطعام والإيواء والنقل... الخ.

وفضلا عن الاقتناع العميق ذي الطابع الاقتصادي ، من أن النمو والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا برفع انتاجية العمل من خلال التعليم العالي والبحث العلمي.

فقد تكفلت الدولة الجزائرية بقطاع التعليم العالي الذي أولت له الدولة عناية كبيرة حيث كانت ديمقراطية ومجانية التعليم من الركائز الأساسية للسياسة التعليمية في الجزائر، وانطلاقاً من ذلك تم وضع نظام لإعانة الطلبة لتمكين جميع الطبقات الاجتماعية من الاستفادة من التعليم العالي.

إن التمويل العمومي والمقدم للطلبة في الجزائر ليس إذن نتيجة قرارات بسيطة وعمومية اتخذت، بل يجب أن تتجاوز هذه المرحلة لطرح إشكالية مجموعة المتغيرات التي تعمل لفائدة التمويل العمومي لقطاع التعليم العالي. (ولدخليفة، 1989، صفحة 14)

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة:

كيف يمكن للخدمات الجامعية تفعيل المردود التعليمي؟

يتفرع هذا الإشكال إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- هل فعالية الخدمات التعليمية في الجزائر مرتبطة بالخدمات الجامعية (الإطعام ، الإيواء ، النقل ، المنحة...)؟

- كيف يمكن تفعيل المساعدة المباشرة المقدمة للطلاب من أداء التحصيل العلمي ؟

يبدو أن الطلبة في مختلف الجامعات يعانون من بعض المشكلات التي تعيق تكيفهم من شأنها أن تنعكس سلباً على تحصيلهم الدراسي ، ومن أبرز هذه المشكلات، تلك المرتبطة بالحالة المالية والمعيشية أمام تدني مستوى الخدمات الجامعية وعلى وجه الخصوص ضعف المنحة وتدني مستوى الإطعام وقلة النقل وخاصة مشكلة الإقامة في الأحياء الجامعية، وانطلاقاً من ذلك يمكن تصميم الفرضيات التالية التي تبقى دائماً احتمالية مطروحة للنقاش.

2.1 فرضيات البحث:

-المنحة لا تساعد الطالب على تحصيله؛

- الإطعام الجامعي من معوقات التحصيل العلمي ؛

- مساهمة النقل الجامعي في التحصيل العلمي غير فعالة؛

- الإيواء عائق في التحصيل العلمي أكثر منه عاملاً أساسياً لاستقراره.

3.1 المنهجية:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى حصيلة شاملة أو تشخيص دقيق لنظام الخدمات الجامعية، وتكمن أهميته في وصف وتطوير طرق الإصلاح للإعانات المالية الموجهة للطلبة الذين يتابعون دراسات جامعية. نعتد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي في مختلف محاور البحث لإظهار الفعالية بين الخدمات الجامعية ومردود التعليم، وركزنا عليه لأنه أكثر المناهج ملاءمة لدراسة مثل هذه الظواهر الاجتماعية والإنسانية، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تجميع المادة العلمية الخام الخاصة بتغيرات الدراسة قصد الوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية لعناصر موضوع البحث كما نقوم بصياغة استبانة تسمح لنا بتفسير أثر الخدمات الجامعية على مردود التعليم من خلال الاعتماد على اختبارات إحصائية مثل اختبار فيردمان (Friedman) باستعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

4.1 الدراسات السابقة:

إن معظم الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع تركز خاصة على جانب من الجوانب المحللة من خلال هذا البحث:

التعليم العالي، الخدمات الجامعية، إعانة الطلبة، فهي بحوث اهتمت برصد إنجازات التعليم العالي وتطور مؤسساته ودوره في التنمية، وبحوث اهتمت برصد الانجازات التعليمية بصفة عامة، أما الموضوعات التي تشكل أغلبية الدراسات الموجودة في هذا المجال فهي تلك المتعلقة بإنتاج النظام التعليمي وكلفته، غير أنه لا يمكن إبراز العلاقة بين الإنتاج وكلفة النظام التعليمي بصفة مطلقة بصرف النظر عن الأهداف المتوسطة لنظام التمويل والمعمول به، والأمر في نهاية المطاف يقتضي إدراج عملية فهم وتفسير تمويل قطاع التعليم العالي في الإطار الواسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن آفاقها التاريخية ، بما يمكن من استرجاع المكانة التي تحتلها فعليا المنظومة التعليمية في البناء الاجتماعي والاقتصادي .

وفي هذا الإطار سنقوم في هذه الدراسة بطرح هذه المسألة الصعبة للمساهمة العمومية من زاويتي الفعالية والإنصاف، وتبدو إشكالية الإعانة المالية للطلبة لأول وهلة مختزلة، إلا أن فحص التجارب المختلفة من منظور مقارن تبرز أن هذه المسألة هي محور كل النقاشات مادامت مستويات التمويل معتبرة والنتائج المنتظرة منها حاسمة ، إن هي على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي.

شكلت التقارير التي تم إنجازها حول موضوع الخدمات الجامعية والتي أجريت تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تم الاطلاع عليها هي:

- إصلاح الخدمات الجامعية - جوان 1996.
 - لقاء وطني حول تنظيم وتسيير الخدمات الجامعية - ديسمبر 1997.
 - ملف الخدمات الاجتماعية الجامعية - أبريل 2000.
 - الإعانة المالية لطلبة التعليم العالي - أكتوبر 2000.
- أما الدراسات السابقة التي أنجزت من طرف الباحثين فهي :

➤ دراسة (jaillissant kidwel and al , 2000) ، "تطبيق ممارسات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي"

➤ Application Corporate Knowledge Management practices in Higher Éducation

توصلت هذه الدراسة إلى أن منظمات التعليم العالي تملك فرصة كبيرة لتوظيف تطبيقات إدارة المعرفة من أجل دعم العديد من مهامها من التعليم إلى الخدمات الجامعية ألى البحث ، وبينت أن إدارة المعرفة تنفيذ منظمات التعليم العالي في خمسة مجالات وهي : جودة خدمات الجامعية ، جودة البحث العلمي ، جودة الخدمات الإدارية، و التخطيط الإستراتيجي .

➤ دراسة خالصة فتح الله (أثر إدارة المعرفة على جودة مخرجات التعليم العالي) جامعة الجزائر3 2021، كان الهدف الأساسي منها هو تحديد كيفية مساهمة إدارة المعرفة في التأثير على جودة مخرجات التعليم العالي ، وقد أسفرت الدراسة على أن يعبر عن جودة مخرجات التعليم العالي والمتمثلة في مستوي جودة الخريجين ، جودة البحث العلمي ، والتي من خلال توفرها يمكننا الحكم على نجاح العملية التعليمية الجامعية في الجزائر.

➤ دراسة للباحثة (عفاف محمد حاييل فرغلي)، " أطروحة الدكتوراه تحت (عنوان تسويق الخدمات الجامعية ودوره في توجيه الطلبة على التعليم العالي في مصر) ، وهي أطروحة في قسم التربية تخصص أصول تربية من جامعة سوهاج مصر عام 2011. التي توصلت إلى أن الجانب النفسي للطلاب يلعب دورا كبيرا في نجاحه الدراسي . (MESRS, 2012, p. 150)

2. مفهوم الإعانة المالية :

يمكن أن تتخذ الإعانة المالية المقدمة للطلبة أشكالا أو صيغا مختلفة ، إلا أن تمويلها يكتسي في أغلب الأحيان طابعاً مالياً.

أ- الإعانات المالية التي تدفع للطلبة على شكل منحة وهي مساعدات مباشرة للطلاب، حيث يتم منحها حسب نوعين من المقاييس :

- مقاييس اجتماعية : تركز على مستوى دخل الأولياء من أجل تكريس مبدأ تكافؤ الفرص .
- مقاييس دراسية أو النجاح الدراسي : تعتبر هذه المقاييس حسب استعدادات الطالب ومهاراته التي تميزه عن بقية الطلبة ، وتسمح بتقديم منحة إضافية له لتشجيع تكوين رأسمال بشري في آجال معقولة .

ب- الإعانات المالية التي تدفع للطلاب على شكل منحة دعم ، وهي عبارة عن مساعدات غير مباشرة ، تمنح هذه في الإعانات عموماً إلى المؤسسات لتمكينها من تقديم خدمات للطلبة، كخدمات الإيواء والإطعام والنقل والنشاطات الثقافية والأسفار ، وكذا حق العلاج والاستفادة من الضمان الاجتماعي... الخ .

ت- يمكن أن يصاغ تمويل المساعدة أيضاً على شكل قروض ، ويمكن أن تتخذ الشكلين التاليين:

○ القروض التجارية الممنوحة من قبل البنوك بسعر فائدة يساوي المعدلات الجارية، على أن يتم تسديدها بأقساط شهرية بمجرد أن ينتهي الطالب من دراسته ، وقد إتضح أن هذا النوع من القروض مكلف من وجهة نظر الطلبة ويعد مجازفة من وجهة نظر المقرضين بسبب عدم قدرة المقرضين على الوفاء بالتزاماتهم.

○ يمكن أن يكون نظام المساعدة المالية المقدمة للطلبة فضلاً عن القروض الجارية في شكل قروض تقدمها بدون فوائد أو في شكل قروض بنسب فوائد منخفضة تضمنها الدولة ، و تتباين فترة التسديد من بلد لآخر، ففي ألمانيا على سبيل المثال يتم التسديد بعد 5 سنوات من الحصول على الشهادة ، وفي الدانمارك في السنة التي تلي الإنهاء من الدراسة.

على الرغم من هذه الأشكال المختلفة للإعانة المالية، إلا أنها تجتمع كلها لتحقيق مجموعة من الأهداف ونخضع للمبادئ التالية .

- ✓ مبدأ المساواة في الالتحاق؛
- ✓ مبدأ واجب الدولة في مقابل مبدأ المساهمة الخاصة؛
- ✓ مبدأ استقلاليه الطلبة المالية مقابل مبدأ مسؤولية العائلات؛
- ✓ مبدأ التعويضي مقابل مبدأ التساوي ؛
- ✓ مبدأ وجوب النجاح .

3. التطور التاريخي للإعانة المالية في الجزائر

لقد كانت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جد صعبة غداة الاستقلال، ولم يكن في وسع العائلة الجزائرية المتوسطة، إلا استثناء التكفل بمصاريف دراسات عليا وعليه كان التكفل العاجل بالتكوين الجامعي من قبل الدولة طلباً عاجلاً يقتضيه ذلك العجز الفاضح في الإطارات القادرة على ضمان استمرارية تسيير المؤسسات ، وبرزت في هذا السياق سياسة إعانة الطلبة مع إنشاء نظام الخدمات الجامعية الذي كان يضمن للطلبة الشروط الملائمة للحياة الدراسية. (صباة محمد شريف، 2008 - ص 25) .

أ- الخدمات الجامعية قبل الإصلاح :

كان هذا القطاع يسير من طرف مركز الخدمات الجامعية والاجتماعية للي كانت موجوده في الجزائر العاصمة.

وكانت شروط الإقامة بالحي الجامعي : أن يكون الطالب مسجلاً بصورة نظامية في مؤسسة التعليم العالي، و يكون متمتعاً بمنحة ، وأن لا يقوم بأي نشاط مدفوع الأجر، و أن يكون قاطناً أبعد من 50 كلم بالنسبة للذكور و 30 كلم بالنسبة للإناث من مقر الحي الجامعي .

- أما بخصوص المنح فهي تعطى مبدئياً لكل طالب مسجل بصورة نظامية و يثبت بأنه يخضع لوضع مالي متواضع .

- و بخصوص الإطعام ، توفر المطاعم بالأحياء الجامعية للطلبة وجبتين في اليوم : الغذاء و العشاء كل أيام الأسبوع ، هذا بخصوص المطاعم التابعة للأحياء الجامعية ، أما المطاعم الخارجية توفر وجبة الغذاء فقط .

- في مجال النقل تؤمن الموصلات بين مؤسسات التعليم العالي بواسطة الحافلات التابعة للخدمات الجامعية و شبكة من السكك الحديدية و حافلات المدينة ، كما يوجد بالأحياء الجامعية مراكز للعلاج المجاني مع انخراط الطالب في الضمان الإجتماعي بصورة آلية ، وتوفير مراكز خاصة للنشاطات الثقافية والرياضة.

ب- الخدمات الجامعية بعد الإصلاح :

كانت الخدمات الجامعية ولمدة طويلة مسيرة بطريقة ممرضة من خلال شبكة كفيفة وبيروقراطية مكونة من مراكز الخدمات الاجتماعية. و دوائر الخدمات الجامعية، وهذا الشكل من التسيير عرف عدة مشاكل في التكفل بأعباء الإيواء والإطعام والنقل ، مما أدى إلى إحداث الديوان الوطني للخدمات الجامعية يهدف للإصلاح التنظيمي والهياكل القاعدية والعناصر الرئيسية للنظام الجديد و سنة 2003 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 84/95 المؤرخ في 22 مارس 1995 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 12/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003.

جاءت المرحلة الأولى لتغطي الاستقلالية الكاملة في التسيير للأحياء الجامعية التي تسمى " الإقامات الجامعية " مع إنشاء الرقابة على تسيير الإقامات الجامعية من طرف المندوبية الجهوية والتنسيق فيما بينها. و عرفت المرحلة الثانية إعادة هيكلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية ليصبح بذلك للديوان الوطني للخدمات الجامعية مراكز وهيكل محلية تسمى بمدريات الخدمات الجامعية ، لتحل محل المندوبيات الجهوية ، أما الإقامات الجامعية أعطيت لها استقلالية مالية أكثر في التسيير .
الخدمات الجامعية من خلال المساعدات المقدمة للطالب :

اتخذت الإعانة للطلبة شكلين أساسيين :

أ- **المساعدات المباشرة :** وهي المنح وأشباه الرواتب تعطىها الدولة للطالب الجامعي من أجل تغطية نفقات دراساتهم ، أو لتكملة وسائل معيشتهم ، و لم تعد تمنح بدون تمييز مثلما كانت في السابق ، و لكن أصبحت تمنح حسب وضعية المستفيد الاجتماعية، وبخصوص أشباه الرواتب، تمنح لبعض فروع التكوين العالي، الذي كان ساري المفعول مدة 20 سنة إلى غاية 1990 وبعد ذلك تم إلغاؤه .(نيس سعيدة، 1998 -ص55)

يبلغ حاليا (2022) مبلغ المنحة لكل طالب (4050) دج لكل فصل أى ما يعادل 1350 دج للشهر الواحد حسب الصنف الذي يمثل الأغلبية، ويبلغ 2500 دج للشهر

بخصوص طلبة الماستر، و 12000 دج للشهر بخصوص طلبة الدكتوراه ، إذ بلغ تعداد الطلبة الجامعيين لنفس السنة في الجزائر مليون و230 ألف طالب (ONOU- 2021)

ب- المساعدة غير المباشرة: وتمثل في الإطعام والإيواء والنقل والنشاطات الثقافية والرياضية و الاستفادة تكون بدون شروط خاصة عدا الايواء الذي يكون حسب توفر المكان بالإقامة .

خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للخدمات الجامعية ما يعادل 37 % من الميزانية السنوية الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، وهو ما يعادل حوالي مليار دولار سنويا بلغت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على سبيل المثال لسنة 2021 (370.60 مليار دينار) ما يعادل (2895 مليون دولار) أي 7% من الميزانية العامة حيث تحتل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرتبة الخامسة ضمن الوزارات الخمسة الأكثر استفادة من الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير لسنة 2021* .

بالرغم من هذه الأموال الضخمة التي تتكبدتها الخزينة العمومية سنويا ، إلا أنها لم تساهم في تحسين أوضاع الطلاب ، حيث لا تزال الإقامات الجامعية تعيش في وضعية كارثية بكل المقاييس ، مما دفعني إلى توزيع استبيان لعينة من الطلبة من أجل الوصول إلى الحقائق .

4. عرض النتائج:

يبدو أن الطلبة في مختلف الجامعات والمراكز والإقامات الجامعية يعانون من بعض المشاكل التي تعيق دراستهم وقد تسبب لهم مشاكل من شأنها أن تنعكس سلبا على تحصيلهم الدراسي، وعلى هذا الأساس تم تصميم استبيان وتم توزيعه على عينة مكونة من 450 طالب من جامعة الجزائر 3 وبطريقة عشوائية ، حيث استرجع منها 383 استبيان ، غير أنه وبعد فحصها أُلغيت 124 منها لعدم صلاحيتها لكون أصحابها لم يجيبوا عن بعض الأسئلة المطروحة بكاملها ، وبالتالي أصبحت عينة الدراسة تتكون من 259 طالب موزعين على مختلف كليات جامعة الجزائر 3.

ويتضح من خلال البيانات المتعلقة بالخصائص الفردية أن العينة موزعة توزيعا عادلا من الذكور والإناث حيث أن هناك تقاربا في توزيع عامل الجنس بنسبة 50.57% ذكورا و 49.42% إناثا.

* عمار قردود ، مليار دولار تخصصها الحكومة للثالث الجامعية سنويا في مهب - الربح، أفريقيا يومية إخبارية شاملة ، العدد 665.

<https://africanews.dz/547-5/>

الجدول 1 : توزيع أفراد العينة وفقا للجنس

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	131	128	259
النسبة المئوية %	%50.57	%49.42	%100

المصدر : من إعداد الباحثين

لتوزيع الطلبة على مختلف سنوات الدراسة ، يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول 2 : توزيع عينة الدراسة وفقا للسنة الدراسية الجامعية

سنة الدراسة بالجامعة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة كلاسيكي	المجموع
التكرار	5	30	122	102	259
النسبة المئوية %	%1.93	%11.58	%47.10	%39.38	%100

المصدر : من إعداد الباحثين

تبين أن هناك نوعا من التوزيع العشوائي لأفراد العينة المتقبل ، أو بالأحرى المتوقع خصوصا إذا قورنت بتوزيع أفراد العينة عبر فئات السن.

الجدول 3 : توزيع أفراد العينة وفقا للسن

السن	[20-18]	[22-20]	[24-22]	[26-24]	[28-26]	[30-28]	المجموع
التكرار	26	101	82	31	16	3	259
النسبة المئوية %	%10.04	%38.99	%31.66	%11.97	%6.18	%1.16	%100

المصدر : من إعداد الباحثين

نلاحظ ، نسبة كبيرة من أفراد العينة أي أزيد من 70% تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة والفئة المنوالية العمرية بالجامعة هي [20-22] وهي تعتبر الفئة المعول عليها لأنها عموما نجد فيها الرغبة والقدرة العالية بنسبة مرتفعة ، وكذلك تقارب أعمارهم الذي يساعد على توحيد آرائهم من خلال سنتين أو ثلاث سنوات سابقة التي قضوها في الجامعة (أو الحي الجامعي) ، أما البقية فقد توزعوا على أطوال الفئات العمرية المتبقية بنسب متفاوتة - ولعل ما يمكن ملاحظته هنا هو كبر سن الطالب بهذه الجامعة مما قد يوحي بتعرض نسبة لا بأس بها إلى الرسوب أثناء المرحلة الجامعية أو قبلها.

أما فيما يخص نوعية السكن فنلاحظ أن الجدول التالي:

الجدول 4 : توزيع افراد العينة وفقا لنوعية السكن

المجموع	وضع آخر	مع الأسرة	الحي الجامعي	نوع السكن
259	9	130	120	التكرار
100%	3.47%	50.19%	46.33%	النسبة المئوية %

المصدر : من إعداد الباحثين

نلاحظ أن توزيع أفراد العينة بنسب متقاربة ما بين السكن بالحي الجامعي (46.33%) والسكن مع الأسرة (50.19%) لتبقى نسبة 3.47% فقط لها وضع آخر ، وهو ما يعكس اعتماد نسبة كبيرة من الطلبة على الخدمات الجامعية في السكن.

اعتمدت في الدراسة النهائية لهذا الاستبيان الذي يقيس درجة المشاكل الناجمة عن الخدمات الجامعية وكذلك شدة تأثيرها على المستوى الدراسي للطلاب ، وقد تم تصميم عبارات الاستبيان بعد القيام بعدة إجراءات من أهمها:

- رصد ثم مراجعة الدراسات المتعلقة بمختلف المشاكل لدى الطالب.
- مقابلة بعض الطلبة من أجل مراجعة العراقيل التي يواجهها والمتوصل إليها من خلال المراجعة الأولية للدراسة السابقة.
- صياغة العبارات النهائية المكونة للاستبيان والتي تم توزيعها حسب محاور أساسية هي : المنحة - الاطعام - النقل - الايواء .

وقد تم في هذه الدراسة استخدام مبادئ الإحصاء لإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والاختبارات الإحصائية الاستدلالية لاختبار مختلف فرضيات البحث باستعمال اختبار فيردمان (**Friedman test**) لتحديد متوسط الرتب حيث تم حساب الثبات الكلي للاستبيان عن طريق كرونباخ، واعتمدنا على برنامج الحاسوب (**XLSTAT**) من خلال تحليل الأسئلة الخاصة بالبيانات الشخصية للطلبة .

5. اختبار الفرضيات:

حادث الخدمات الجامعية (الإيواء ، الإطعام ، النقل ، المنحة) في الجزائر عن مسارها الطبيعي المتمثل في تحسين التحصيل العلمي من خلال أن :

1.5 المنحة لا تساعد الطالب على تحصيله العلمي:

إن المخصصات المادية الممنوحة للطالب لا ترقى لتطلعاته من خلال التحكم في توزيعها عبر أوجه استعمالها الضرورية ، ولا يخفى أن المنحة الجامعية هي بمثابة الحافز المادي والمعنوي الذي يشجع الطلبة الجامعيين على ترقية وصقل معرفتهم وزيادة إمكانياتهم للقيام بالأنشطة الابتكارية المطلوبة على اختلافها غير أن هذه المخصصات المادية الممنوحة منذ ولوج الطالب الجامعة و إلى غاية التخرج وفي صورتها الحالية (4050 دج) ، للفرد الواحد كل فصل (ثلاثي) لا ترقى وتطلعات الطالب من خلال التحكم في توزيعها عبر أوجه استعمالها الضرورية المختلفة من مصاريف النقل والإطعام ومقتنيات جامعية من كتب وكراريس و أدوات...إلخ.

مثل هذا الوضع يولد مناخا مضطربا يتعذر على الطالب الجامعي التكيف معه في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستعصية الراهنة والإرهاصات اليومية التي يتخبط فيها ، ومن خلال نتائج الاستبيان وتطبيق اختبار فيردمان (**Friedman test**) ويطبق اختبار كاي مربع K^2 على نتائج مختلف بنود المنحة اتضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 أي 1% و أن المنحة بصورتها الحالية لا تساعد الطالب على تحصيله العلمي ، وهذا ما أدى إلى تحقيق الفرضية الأولى التي تنص على أن المنحة لا تساعد الطالب على تحصيله العلمي.

2.5 الإطعام الجامعي من معوقات التحصيل العلمي :

باعتبار المطعم مصدر للتزود بالطاقة الضرورية لتجديد النشاط فإن الوجبات المقدمة للطلاب الجامعي تفتقر لأدنى الضروريات باعتبارها لا تتوفر على الحريات الكافية التي تساعد على بذل الجهود الفكري الضروري وهو ما أكدته الطلبة.

تعرف المطاعم الجامعية تدهورا مستمرا ورداءة في الوجبات الغذائية مما يعني غياب جودة الخدمة والإهمال اللذان يطبعان السير الإطعام الجامعي في ظل غياب كلي للرقابة على هذه الأطقمة وه ما أكدته الطلبة لحالات التسمم التي يتعرضون لها باستمرار مما يدفعهم للنفور من هذه المطاعم واللجوء على المطاعم الخاصة ومطاعم الأكل الخفيف رغم قلة الإمكانيات ، كلها مظاهر ذات انعكاسات سلبية على المردود العلمي لدى رواد هذه المطاعم.

بين أفراد العينة أن المطعم الجامعي ضروري للطلبة ولكنه دون تطلعاتهم بسبب سوء التسيير والتنظيم وضعف ظروف الاستقبال الناتجة عن نقص في مرافق الإطعام الجامعي مقارنة بالكم الهائل من الطلبة الذين يرتادونه كلها ، تنعكس على نتائج الدراسة التي أظهرت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **0,01** بين أفراد العينة وبالتالي انخفاض المردود العلمي لديهم وعليه تحققت الفرضية الصفرية التي تنص أن الإطعام الجامعي من معوقات للتحصيل العلمي في الجزائر.

3.5 مساهمة النقل الجامعي في التحصيل العلمي غير فعالة :

تعرف الكثير من محطات النقل الجامعي بالعاصمة والمحطات بالولايات الأخرى حالة من الفوضى وسوء التنظيم على مستوى الحافلات التي تدخلها يوميا أو التي تنطلق منها باتجاه مختلف الأحياء والكليات والمعاهد ، وقد انعكست هذه الوضعية سلبا على الأعداد الهائلة من الطلبة التي تعذر عليها احتواءهم حيث وصل هذه السنة (2022) أكثر من مليون ونصف مليون طالب الذين يقصدون هذه المحطات للقيام بمختلف تنقلاتهم اليومية ، وتبدأ المشكلة أساسا عندما يخصص القائمون على عمل هذه المحطات حافلة واحدة لنقل مجموعة كبيرة من الطلبة لا تكفي لنقلهم حافلتان أو ثلاث في الوضع الطبيعي ، لدى يشتكي الطلبة من نقص كبير لحافلات النقل الجامعي التي تسبب لهم تأخر عن الدراسة وأيضا عند عودتهم إلى منازلهم حيث يصلون في العديد من الأحيان ليلا وخاصة القاطنين بالمناطق النائية، مما لا يسمح لهم بمراجعة دروسهم بسبب الانتظار والتعب والإرهاق وقلقهم الناتج عن مواجهة الأساتذة

والإدارة في تقديم تبرير التأخر أو الغياب في الفترات الصباحية وتعرضهم للإقصاء في بعض المقاييس بسبب الغياب.

وقد أظهرت النتائج أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 أي 1% بين أفراد العينة مما يعرضهم للمشاكل بسبب النقل يؤثر على مستواهم العلمي، وهذا ما يحقق الفرضية الثالثة التي تنص على أن مساهمة النقل الجامعي في التحصيل العلمي غير فعالة.

4.5 يمثل الإيواء عائقا في التحصيل العلمي أكثر منه عاملا أساسيا لاستقراره:

يحتاج الطالب إلى راحة نفسية وجسدية وفكرية حتى يستعيد نشاطه ويجدد قدراته وكذلك يركن إلى مكان تتوفر فيه شروط الاستقرار والأمان على حياته، ويعتبر المسكن أحد هذه الشروط. فالمعرفة اللائقة نابعة من أساسيات الاستقرار ، وخاصة للطلاب الجامعي الذي يبذل مجهودا جبارا أثناء التفكير وتحصيل العلم، وفي نهاية النهار يأوي إلى مسكنه لتحضير واجباته واسترجاع قسط من راحته وتحديد نشاطه لليوم الموالي . فلقد أظهر النتائج الإحصائية للاستبيان المتعلقة بالإيواء أن الطلبة الجامعيين يعتبرونه عاملا أساسيا للاستقرار وراحة الطالب الجسدية والفكرية لتحصيل العلم ، غير أنه يواجه مشاكل متفاوتة بسبب الاكتظاظ بالغرفة ونقص النظافة والمياه وبعض السلوكيات غير السوية الناتجة عن بعض الطلبة .

إن سوء التسيير بالإقامات الجامعية والتي أدخلت الطلبة في دوامة من المشاكل الاجتماعية أثرت سلبا على التحصيل العلمي ، رغم الميزانية الضخمة التي استفادت وتستفيد منها هذه الإقامات ، حيث يعاني الطلبة أيضا من نقص التجهيزات ورداءة نوعيتها داخل الغرفة وتدهور وضعية الغرف واشتراك العمال في الغرف ونقص الخدمات الصحية وعلى رأس المشاكل تأخر في تسليم مفاتيح الغرف إلى الطلبة المستفيدين منها بعد انطلاق الموسم الجامعي . (نيس، 1997-1998)

فقد أظهرت النتائج الإحصائية للاستبيان أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 أي 1% مما أدى إلى تحقيق الفرضية الرابعة والتي تنص على أن الإيواء يمثل عائقا في التحصيل العلمي أكثر منه عاملا لاستقراره.

6. طريقة الإصلاح :

على الرغم من تعدد المشاكل والصعوبات التي يواجهها الطالب الجامعي ، ينبغي وضع برنامج يهدف إلى إعادة تكييف قواعد تخصيص الموارد الموجهة للخدمات الجامعية وكيفية تسييرها من قبل الإدارة .

فعلى سبيل المثال نأخذ المبالغ المعتمدة للخدمات الجامعية لسنة 2021 والمقدرة بـ 120080.112000.00 دج والتي تتوزع حسب الأبواب التالية : المنح بـ 16% ، النقل بـ 15 %، الإطعام بـ 31 %،النشاطات الثقافية والرياضية بـ 1 %، تسيير أجور الخدمات الجامعية بـ 28% ويبقى الاحتياط المالي بـ 8%.

حيث تقتضي الفكرة الأساسية التي تبنى عليها الطريقة المقترحة تقليص نسبة المساعدة غير المباشرة المتمثلة في الإطعام والنقل وتسيير الأجور والخدمات لدى الديوان لصالح المساعدة المباشرة (المنحة) حيث يمكن إبرازها عن طريق الاقتراح الآتي:

تتحول كل الوفورات الخاصة بالنقل والإطعام لصالح الطالب وتضاف إلى المنحة بصفة تدريجية حتى يصبح نسبة المنح تقدر بـ 71% بدلا من 16 %، وعليه يستفيد الطالب بمساهمة مالية هامة ويشارك بصفة أحسن في التكفل بتكاليف الإطعام والنقل ، بصفة أوضح يجب أن يؤدي هذا البرنامج المقترح إلى تغييرات عبر فترات زمنية في مجال تسعير الخدمات ومبالغ المنح إلى حد سواء ، وفي نفس الوقت يحدث تغيير تدريجي لبعض نفقات الخدمات بدءا من النقل والإطعام ثم تقليص النفقات الموجهة لتسيير الديوان إلى 19 % فقط وذلك بإحالة العمال إلى التقاعد وتجميد التوظيف وعدم تجديد العقود الخاصة بالعمال المؤقتين.

إن هدف هذا الإصلاح هو معرفة ما ستؤول إليه مبالغ المساعدة المباشرة المقدمة للطلبة عند تغيير منطق البنية الحالية للنفقات المعتمدة من قبل مصالح الديوان الوطني للخدمات الجامعية. فلقد أظهر نظام المساعدة المطبق حاليا والقائم أساسا على المساعدة غير المباشرة حدوده ومساوئه ، سواء من حيث الفعالية أو من حيث نوعية الخدمات المقدمة والتي تعتبر ذات مستوى رديء بسبب التغطية الضعيفة للتكاليف ، مما يتطلب من الدولة بذل المزيد من الجهد في تقديم الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة .

إن هذا البرنامج الجديد الذي أقترحه يحتفظ على المبدأ الحالي أي بدون تغيير هيكلية بل تحدث ديناميكية للطالب على الاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة له ، لاسيما و أنها تقترن بمساهمته النشيطة للتكفل بذاته من جهة ومن جهة أخرى ستحدث ضغطا إيجابيا على مصالح ديوان الخدمات الجامعية باتجاه تجعل تسيير الخدمات الجامعية أكثر فعالية ولصالح الطلبة من جهة أخرى .

فالفكرة تدور حول إلغاء وإعادة تخصيص المبالغ المخصصة للنقل والإطعام ونفقات التسيير وبصفة تدريجية لصالح الإعانة المباشرة (المنحة) مما يدفع الطلبة إلى الخروج من النظام السليبي لممارسة حد أدنى من الخيارات المميزة لكل طالب اقتصادي يكون العرض فيه متاحا من قبل العديد من المتعاملين . إن تحويل الوفرات المحققة الناجمة عن باب النقل والإطعام والتسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية إلى باب المنح ، تسمح للطلاب بالمساهمة بصفة جوهرية في تغطية كلفة واجبات الأكل وتكاليف النقل مما يسمح للمطاعم الجامعية بدفع سعر خدماتها وتحسين خدمات النقل أيضا. (MESRS، الإعانة المالية لطلبة التعليم العالي، 2000، صفحة 25)

7. خاتمة:

تسمح هذه المقاربة المنهجية بالإشارة إلى أن أي تغيير في طريقة تخصيص الموارد يمكن أن ينجم عنه امتيازات عديدة للطلبة الذين يعدون المستفيدين الرئيسيين للهياكل المسيرة لديوان الخدمات الجامعية وكذا الدولة التي تمول حاليا مجموع النفقات وبفضل المساعدة المباشرة سيدفع الطلبة مستحقات الخدمات بسعر التكلفة الناجم عن الزيادة في منحهم وفضلا عن ذلك يمكن للطلاب أن يختار ما بين الخدمات المقدمة من طرف هياكل الخدمات الجامعية وتلك الموجودة في السوق ، الأمر الذي يدفع الإقامات الجامعية إلى تحسين نوعية خدماتها و إلى محاربة الممارسات المولدة للتبذير. فبالنسبة للدولة، الأمر يتعلق اليوم أكثر من أي وقت مضى بتغيير ضروري نحو مزيد من الشفافية والعقلانية في تخصيص الموارد العمومية واستغلالها.

1.7 نتائج البحث :

بناء على دراسة هذا الموضوع وتحليله، فإن الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة ومن خلال اختبار الفرضيات يدفعنا إلى الخروج بالنتائج التالية:

- يعاني نظام الإعانة المالية للطلبة من تدني الفعالية وانعدام النوعية؛
- تقدم الإعانة إلى جميع الطلبة مهما اختلفت مستوياتهم الاجتماعية أدى إلى عدم ترشيد النفقات وإحداث اختلالات في السياسة التعليمية. بمعنى الاعدالة في تقديم الإعانة إلى مستحقيها مما يشوه سياسة الدولة في ترشيد النفقات؛

- انتشار ممارسات لا أخلاقية في توجيه الاستفادة الفعلية من المساعدات المالية لتشمل فئات جامعية غير الفئات الطلابية، مع غياب الكفاءة في نفقات التعليم العالي؛
- تراكم الديون وتأجيل دفعها باستمرار؛
- استحوذ المنحة على أعلى المعدلات المعبرة عن المشاكل.

2.7 الاقتراحات :

- وبناء على النتائج السابقة يمكن طرح الاقتراحات التالية:
- تقديم امتيازات وتحفيزات للطلبة في التخصصات المراد تدعيمها؛
- تشجيع الطالب ومساعدته ماديا ومعنويا لإطلاق الطاقات الخلاقة والإبداعية حسب قدراته وميوله واهتماماته من أجل قيامه بدور أكثر إيجابية في عملية التعليم الذاتي وحل المشكلات والوصول إلى الحلول والحقائق بنفسه؛
- تشجيع القطاع الخاص في ترقية الخدمات الجامعية واخضاعها لضوابط ومعايير قانونية لتخدم مصلحة الطالب؛
- تفعيل الرقابة و المسائلة في تنظيم الخدمات الجامعية؛
- اعتماد برنامج في الأجل القصير يرمي إلى إعادة تكييف قواعد تخصيص الموارد العمومية؛
- العمل على إنشاء إقامات جامعية تابعة لكليات متخصصة تتولى تمويلها المؤسسات والشركات الكبرى ترتبط بمجالات عملها؛
- تحديد مخطط عمل تنفيذي لإعادة تسيير الخدمات الاجتماعية الجامعية؛
- إصلاح (إحداث تغييرات) تسعيرة الخدمات الجامعية النقل، الطعام، المنحة بصفة تدريجية حسب البرنامج المخطط حتى لا تحدث ردود فعل سلبية؛
- إصلاح نظام المنح بإعادة توجيه المساعدة غير مباشرة إلى المساعدة مباشرة بصفة تدريجية، وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في خدمات الفضاء الجامعي؛
- إشراك المؤسسات الاقتصادية في تمويل الخدمات الجامعية باعتبارها صاحبة مصلحة في ذلك؛
- توفير كل الشروط التي تسمح بمراقبة المستفيد من الخدمات الجامعية.

8. قائمة المراجع:

- غياث بوفلحة ، 1993، التربية ومتطلباتها ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- محمد العربي ولد خليفة ، 1989 ، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية ، الجزائر.
- خليل خميس ، 1998/1997 ، المدرسة الاساسية في الجزائر بين الخطة واقتصاد السوق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- صابة محمد شريف ، 2008/2007 ،برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- نيس سعيدة ، 1998/1997 ، تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، أكتوبر 2000 ، الاعانة المالية لطلبة التعليم العالي ، الجزائر.
- Mary Jean BOWMAN , 1971 , texte choisis sur l'économie de l'éducation UNESCO.
- Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique , 2012 , l'enseignement supérieur en Algérie années ou service du développement (1962-2012) , Algérie.
- ONOU (office national des œuvres universitaires) , 2001 , données statistiques actives-emploi et chômage , N⁰ 343, Algérie.